الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016 ـ 2018) – السنة الثانية 2017 – الدورة البرلمانية العادية (2017 ـ 2018) العدد: 1

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 13 ذو الحجة 1438
الموافق 4 سبتمبر 2017

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 16 ذو الحجة 1438
الموافق 7 سبتمبر 2017

فهرس

1 ـ محضر الجلسة العلنية الأولى ..... ص 03

- إفتتاح الدورة البرلمانية العادية (2017ـ2018).

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الإثنين 13 ذو الحجة 1438
الموافق 4 سبتمبر 2017

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:
- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
- السيد الوزير الأول،
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين صباحًا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

عملا بأحكام الفقرة الأولى من المادة (135) من الدستور، والمادة (5) من القانون العضوي رقم 16ـ12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسيم افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2017ـ2018، في مجلس الأمة.

مراسيم الافتتاح:
- تلاوة سورة الفاتحة،
- عزف النشيد الوطني.

(تصفيق)

السيد الرئيس: أعلن رسميا عن افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2017ـ2018 في مجلس الأمة؛ والآن اسمحوا لي أن ألقي بعض الكلمات التي تفرضها المناسبة، وفيها أقول:

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،

السيدة رئيسة مجلس الدولة،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أقول للجميع مرحبًا بكم في مقر مجلس الأمة وشكرا على تلبيتكم دعوتنا، وللجميع أقول عيد مبارك سعيد وكل عام وأنتم والجزائر بخير.

بودي، السيد الوزير الأول، وقد حظيتم بشرف تعيينكم من قبل فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، لتولي مسؤولية الوزير الأول، أن أقدم لكم خالص التهنئة وأتمنى لكم ولكامل فريقكم الحكومي النجاح والتوفيق في تأدية مسؤوليتكم النبيلة هذه، وإننا ـ سيدي الوزير الأول ـ نعتقد صادقين أن ثقة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد

العزيز بوتفليقة، في شخصكم هي أيضًا ثقة في الاقتدار والكفاءة التي ميَّزتكم طيلة مساركم المهني والسياسي، فتمنياتنا لكم ولفريقكم الحكومي بالتوفيق والنجاح، لأن نجاحكم في تأدية المهمة هو نجاح للجزائر، خاصة في هذا الظرف الدقيق.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تفتتح الدورة البرلمانية السنوية العادية في مجلس الأمة هذه السنة في ظل نظام الدورة البرلمانية الواحدة التي أسسها التعديل الدستوري لأول مرة، وهي دورة تفيد في ترشيد وقت العمل والتحكم في عملية جدولة أداءات البرلمان وتضمن استمرارية نشاطه في جل أشهر السنة.

الدورة الحالية تفتتح أيضًا في ظل أحداث ومعطيات وظروف وطنية، سياسية واجتماعية وبرلمانية، تُعد كلها مُحَفِّزة للعمل.

يدعم هذا الفهم للأمور عوامل عدة نذكر منها:

تزامن انعقاد الدورة هذه مع :

ـ استمرار وتعميق سياسة الإصلاحات التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وكرس مضمونها، خاصة في التعديل الدستوري والقوانين العضوية والعادية العديدة التي صادق عليها البرلمان.

ـ ويتزامن مع دخول نظامنا الداخلي الجديد حيز التنفيذ، بكل ما سيترتب عنه من آثار في مجال توسيع صلاحياته وضبط علاقات عمله داخليًا ومع المؤسسات الدستورية في البلاد.

ـ وأثناء هذه الدورة سوف يحتفل مجلس الأمة بسنته العشرين، وهي مناسبة تستحق التسجيل، بل أقول تستوجب التوقف والتقييم.

ـ خلال هذه الدورة سوف تعرف البلاد أيضا حدثًا في غاية الأهمية، حيث ستنظم أثناءه انتخابات بلدية وولائية حاسمة في تاريخ البلاد.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن هذه المعطيات والأحداث السياسية منها والدستورية والقانونية، بقدر ما تؤشر بمعرفة حيوية سياسية سوف تعرفها الساحة الوطنية، فهي تؤشر بتوقع قيام عمل برلماني كبير ينتظرنا ضمن الهيئة وخارجها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد كان للبرلمان بغرفتيه، كما تتذكرون ولا شك، شرف المصادقة على التعديل الدستوري الأخير، وإن كنت قد ذكّرت بهذا الحدث، فقد فعلت بقصد التذكير بأهمية الوثبة التي تحققت للبرلمان وللبلاد نتيجة هذا التغيير.

وهنا أود أن أعرب باسمكم، زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة، مرة أخرى عن تثميننا لهذه النقلة النوعية التي تحققت للبلاد عامة ولمجلس الأمة والبرلمان بشكل خاص، نقلة بفضلها سوف تتوضح علاقات عمل المؤسسات الدستورية أكثر من الماضي، فيما بينها، ويبرز بشكل أكبر دور مجلس الأمة في مجال التشريع والمراقبة على عمل الحكومة، خاصة بعد مصادقتنا على نظامنا الداخلي ودخوله حيز التنفيذ؛ وإن صدور هذه القوانين لتعتبر من وجهة نظرنا كلها عوامل محفزة للعمل المستقبلي الفاعل للهيئة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لما كانت أشغال الدورة هذه المرة سوف تستمر على مدار السنة تقريبًا، فليس بالمقدور من الآن تحديد كافة بنود جدول أعمالها على وجه الدقة وتعداد كافة مشاريع نصوصها من الآن.

غير أنه من المؤكد أن هذه الدورة ستكون ثرية في مضمونها، كونها ستدوم عشرة أشهر كاملة وكون الحكومة تنوي وضع برنامج مكثف في جانبه التشريعي.

وهكذا سينكب أعضاء مجلس الأمة، خلال هذه الدورة، على دراسة ومناقشة مشاريع قوانين عديدة، نذكر بعض مجالاتها.

ومن هذه النصوص ما هو مودع حاليًا لدى البرلمان، كنص مشروع القانون المتعلق بالوقاية من أخطار الحريق والفزع ونص مشروع القانون المعدل والمتمم لقانون القضاء العسكري، بالإضافة إلى مشروع القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية.

ومنها ما هو متوقع إيداعه خلال الفترة، نذكر منها على سبيل المثال :

ـ مشروع قانون المالية لسنة 2018، ومشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2015، ومشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، ومشروع القانون المتعلق بالنشاطات الإشهارية، ومشروع القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ومشروع القانون المتعلق بالتمهين، ومشروع القانون المعدل والمتمم لقانون المناجم، ومشروع القانون المعدل والمتمم للقانون العضوي المتعلق باختصاصات مجلس الدولة

وتنظيمه وعمله، ومشروع القانون المعدل والمتمم لقانون السجون وإعادة الاندماج الاجتماعي للمحبوسين، بالإضافة إلى مشاريع قوانين أخرى تمس قطاعات مختلفة، نذكر منها: مشروع قانون يرمي إلى حماية المستهلك وقمع الغش؛ كما يتوقع أن يعرض على المجلس خلال هذه الدورة حزمة من مشاريع القوانين العضوية والعادية الأخرى، نذكر منها: مشروع القانون العضوي الذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات، بما فيها الخيرية، ومشروع قانون يتعلق بحماية المعطيات الشخصية ومشروع قانون كان منتظرًا ويتعلق بمراجعة قانون البلدية وكذا الولاية، كما قد يطرح مشروع قانون يتمم الأمر رقم 03ـ11، المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وقد يسجل هذا المشروع في بداية الدورة وتعطى له صبغة الاستعجال، ويدرس في حينه، بالنظر للطابع الاستعجالي الذي يكتسيه هذا القانون.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد أسهبت في سرد مشاريع القوانين التي يتوقع أن تقدمها الهيئة التنفيذية أثناء الدورة، وإذا كنت قد فعلت، فبقصد التذكير بحجم العمل الذي ينتظرنا ضمن الهيئة، وفي الوقت ذاته لتبيان مدى حرص السلطات العليا في البلاد، تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، على استكمال برنامجه الإصلاحي الطموح الرامي إلى تقوية الترسانة القانونية الموجودة وتوفير الظروف الملائمة لتجسيد مضمون التعديل الدستوري الجديد.

أيتها السيدات، أيها السادة،

مع بداية الدورة، سوف يتولى أعضاء مجلس الأمة كذلك مناقشة برنامج الحكومة الجديدة، الذي سيقدمه السيد أحمد أويحيى أمام أعضاء المجلس، ليحددوا موقفهم منه، عبر النقاش العام الذي سيجرونه ومن خلال اللائحة التي ستتوج نقاشاتهم هذه.

تلك هي أهم نشاطات المجلس عمومًا في الفترة القادمة، ناهيك عن كون المجلس سوف يواصل عمله عاديًا في المجالات البرلمانية الأخرى التي تدخل ضمن اختصاصاته القانونية، سواء في مراقبة عمل الحكومة عبر الأسئلة الشفوية والكتابية أو جلسات الاستماع التي تنظمها لجان المجلس المختلفة.

وهنا بودي، في هذا الباب، أن ألفت الانتباه إلى ضرورة التكيف في العمل مع الأحكام الجديدة التي جاء بها نظامنا الداخلي الجديد وإعطائها كامل العناية المستحقة.

أثناء هذه الدورة، سوف يُفعّل مجلس الأمة أيضا نشاطه العام، في إطار بعث نشاطه الفكري وترقية الثقافة البرلمانية ومد جسور التواصل مع شرائح المجتمع، من خلال تنظيم الندوات الفكرية والعلمية والمحاضرات والأيام الدراسية.

كما سيحتفي المجلس أثناءها بذكرى مرور عشرين سنة على استحداث الهيئة ويذكّر بمختلف الخطوات التي خطتها أثناءها والآفاق التي تنتظر مسيرتها، خاصة في ضوء التعديلات التي أتى بها الدستور الجديد ونظامنا الداخلي.

وسيواصل المجلس تفتحه مع محيطه والتعريف بنفسه باعتباره «معلما» و«هيئة» من خلال الأبواب المفتوحة.

وفي النشاط الخارجي، سوف يواصل مجلس الأمة، بالاشتراك مع المجلس الشعبي الوطني وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية، حضوره الفاعل في المحافل الدولية وضمن المنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية لإسماع صوت الجزائر والدفاع عن مواقفها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وفي مجال آخر ذي صلة بالعمل البرلماني، يتعلق بالتنسيق مع مؤسسات الدولة الدستورية، فإننا في مجلس الأمة نرى أن التنسيق والتشاور يعد من أهم عوامل النجاح في الأداء البرلماني.

لهذا فسوف نحرص على تعزيز وتقوية سنة التشاور هذه، ونجعل منها واحدًا من أولى اهتماماتنا، لاسيَّما وأن كافة شروط نجاح هذا التوجه أصبحت متوفرة، بعد اعتماد هيئتنا لنظامها الداخلي الجديد، الذي يحتم علينا وجوبًا الالتزام بأحكامه واحترام مبدأ التنسيق فيه مع بقية المؤسسات الدستورية الأخرى، عَبْرَ التقيد بالحضور في الجلسات العامة واجتماعات اللجان وتقوية الإدراك بأهمية الدور والمهمة لدى السيدات والسادة أعضاء الهيئة في مجال التشريع ومراقبة عمل الحكومة وأيضًا الاقتراب من المواطن وتحسس اهتماماته، وهي كلها أحكام من شأنها أن ترتقي بأدائنا البرلماني إلى المستوى المأمول لتبوء هيئتنا المكانة الجديرة بها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

من أيام استدعى فخامة رئيس الجمهورية الهيئة الانتخابية؛ وهو ما يُعد إيذانًا بالشروع في عملية الاستعداد لموعد 23 نوفمبر الخاص بتجديد المجالس البلدية والولائية.

وإن إجراء الانتخابات المحلية في تاريخها المحدَّد إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن المواعيد الانتخابية أصبحت ـ في بلادنا ـ علامةً قوية تُجذِّرُ الثقافة الديمقراطية، وتُبرهن على أن المؤسسات والهيئات الوطنية المنتخبة قد أحرزت مستوى عاليا من التجربة وكرست رصيدًا كبيرًا في مجال حسن تسيير العملية الانتخابية.

لهذا، فإننا على يقين هذه المرة، من أن الشعب الجزائري الذي سيتوجَّه في 23 نوفمبر لاختيار ممثليه على مستوى المجالس الشعبية البلدية والولائية، سوف يُحْسن اختيار ممثليه من بين القوائم المقدمة من مختلف الأحزاب السياسية ومن ممثلي القوائم الحرة، خاصة وأن السلطات العمومية قد وفرت هذه المرة كافة شروط وظروف إنجاح هذا الاستحقاق الانتخابي الهام، الذي سيحفز المواطن ـ دون شك ـ على الذهاب بقوة إلى صناديق الانتخاب والمساهمة في إنجاح العملية، وجعلها إضافة قوية في الممارسة الديمقراطية، وخطوة أخرى هامة ودالة تثبت للقريب والبعيد أن الجزائر تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، قد رسخت قدميها في صميم دولة المؤسسات، دولة الحق والقانون، دولة الخيار السيد للشعب.

وإننا ـ سيداتي، سادتي ـ بالمناسبة، لنتمنى أن تسود أجواء التنافس الديمقراطي الشريف، وأن يكون هذا التنافس قائمًا ما بين البرامج والأفكار الكفيلة بالدفع بالتنمية المحلية للأمام، عبر اقتراح أساليب تسيير ناجعة لترقية الموارد والثروات الكامنة، وتسخيرها لخدمة المواطنات والمواطنين في المدن، والقرى، والأرياف.

ومما لا ريب فيه، أن الزملاء من أعضاء المجلس، وباعتبارهم كانوا بالماضي أعضاء في المجالس المنتخبة المحلية، ستكون لهم في هذه المرة، خاصة، مساهمات إيجابية في إبراز مكامن ومصادر خصوصيات المناطق التي ينتمون إليها والاستثمار فيها.

من كل هذا، نصل في الخلاصة إلى القول، إن الجزائر من خلال تنظيم هذا الاستحقاق والذي سبقه، أكدت أنها أصبحت تتعاطى عاديًا مع الاستحقاقات الانتخابية المكرسة.

وهذا إن دل على شيء بدوره فإنما يدل على الجدية التي تتعامل بها الدولة في مجال تطبيق النصوص القانونية التي تضعها لتشكيل هيئاتها المنتخبة وتبرهن بنفس الوقت على صلابة بنائها المؤسساتي المُثَبِّت للاستقرار السياسي والمؤسساتي، والذي ما فتئ يتعزز بفضل السياسة الحكيمة التي انتهجها فخامة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، طيلة الفترة وبفضل سياسة المصالحة الوطنية التي تبناها الشعب بأغلبيته الساحقة، وهو نفس الاستقرار الذي تعزز كذلك بفضل اعتماده الخُطط التنموية الطموحة التي حققت نتائج محمودة على كافة الأصعدة.

منطلقين من هذه الرؤية للأوضاع العامة في البلاد، ومدركين لمستوى الوعي الذي تَحلّى به باستمرار الشركاء الاجتماعيون، فإننا نعلق آمالا عريضة على اجتماعات الثلاثية القادمة، التي أصبح منهج عملها يشكل طريقة ناجحة وناجعة في توفير الأجواء المساعدة لحل المشاكل المطروحة في الساحة، لذا فإننا نعتقد أن هذا الفهم للأمور والمعزز بتبني مبدأ الحوار ما بين الشركاء، هو ـ بالتأكيد ـ الخيار السليم والذي يتوجب انتهاجه، كونه يساهم خاصة في تقوية النسيج الاجتماعي في البلاد ويعزز اللحمة ما بين أبناء الوطن الواحد.

وإن الدعوة التي وجهها السيد رئيس الجمهورية في ذكرى 20 أوت إلى الحكومة والشركاء الاجتماعيين للتجند من أجل رص الصفوف والتضامن، لهي رسالة قوية ذات دلالات عميقة، يتوجب على الشركاء الاجتماعيين مع الحكومة الأخذ بها، من أجل التوصل إلى صياغة وثيقة تفاهم، من شأنها المساعدة على التغلب على التحديات الكبرى التي تواجه البلاد لكسب معركة التنمية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إننا ندرك صعوبة المرحلة ونعرف تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية على اقتصاد بلادنا، ولكننا نعتقد أيضًا أن هذه الأزمة قابلة للحل، متى توفرت النية الحسنة لدى الفاعلين السياسيين والشركاء الاجتماعيين والحكومة، ومتى استعملوا الذكاء والواقعية في معالجة المشاكل المطروحة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد توالت في المدة الأخيرة مواقف وممارسات صادرة من الخارج تروّج لها أطراف في الداخل، في سياق حملة إعلامية وسياسية ممنهجة ومغرضة تغذيها أوساط معروفة.

إن هذه الحملات المتتالية، تُبَيِّن مرة أخرى عن سوء نية تلك الجهات، التي دأبت على اتباعها بالماضي منظمات غير حكومية وأوساط إعلامية وسياسية معروفة بعدائها

للجزائر، جهات تُروِّج لأفكار مغرضة (في الداخل والخارج) متحججة بالدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير مرة وبحرية المعتقد والممارسة الدينية مرة أخرى.

وإن الجزائر الواعية لدورها والثابتة في مواقفها المكرسة في نصوصها القانونية الأساسية، على الرغم من كل ما يقال عنها هنا وهناك، لا تعطي أهمية لهذه الأقاويل، لأنها منافية للحقيقة ولأنها ـ أي الجزائر ـ متأكدة من سداد مواقفها وصحة توجهاتها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تزامنًا مع هذه الحملة العدائية الخارجية، تصاعدت في الآونة الأخيرة، في الداخل للأسف، بعض الأصوات النشاز التي راحت في خطاباتها تطالب بتفعيل أحكام محددة من الدستور، ولكنها في الواقع ترمي للترويج لتأويلات خاطئة صادرة عن أمزجة أصحابها، أفكارهم نابعة من رغبات ذاتية غير بريئة.

إن عودة هذه النغمة المستهلكة في التعاطي السياسي والمنطلقة من قراءات وتحاليل مغالطة للحقيقة وغير دقيقة، تخل أساسًا بمصداقية الأداء السياسي لأصحابها وتفتقد إلى النزاهة وتتعارض مع الفهم الصحيح لمضمون الدستور وتتنافى مع المسار الديمقراطي التعددي الهادف إلى ترسيخ النظام الجمهوري وتثبيت شرعية المؤسسات، يجعل من هذه التخريجات نشازًا غير منطقي وغير مقبول قانونيًا ومرفوض أخلاقيًا.

إن الجزائر اليوم، وهي مُقدمة على تنظيم الانتخابات المحلية، بعد أن حققت بنجاح استحقاقات دستورية سابقة، هي دولة مؤسسات تستمد شرعيتها من إرادة الشعب، أما شرعية رئاسة هرم الدولة، فقد تَمَّ الحسم فيها في انتخاباتها الرئاسية لسنة 2014.

الأمر الذي نريد أن نؤكد عليه هو أن السيد رئيس الجمهورية بخير، وهو يمارس صلاحياته الدستورية عاديًا.

وما هو مطلوب في هذا الظرف تحديدًا، هو الالتفاف حوله للدفاع عن الشرعية الدستورية وتثبيت الوحدة الوطنية وتعزيز البناء المؤسساتي وتقوية أركانه، والانصراف نحو معالجة المشاكل الحقيقية للبلاد والمتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومواجهة التحديات الأمنية، والاهتمام بقضايا المواطن الاجتماعية الأساسية.

وفي الخلاصة نقول، إنه لمواجهة مثل هذه الطروحات والحملات، فإننا مطالبون بالتسلح بالوعي واليقظة لإحباط كافة المناورات التي تحاك ضد بلادنا، من خلال توحيد الصفوف وتعزيز الوحدة ما بين أبناء الشعب الجزائري على اختلاف أطيافه السياسية.

وهنا بودي أن أنتهز الفرصة، لكي أوجه التحية والعرفان لكل أولئك الذين يعملون على إبقاء الجزائر واقفة وموحدة أين كان موقعهم، من شباب وإطارات في الدولة ومن عمال وعاملات وقوات الجيش الوطني الشعبي وكافة أسلاك الأمن فيها، لما يقومون به من عمل جاد ومخلص، من أجل توفير أجواء الأمن والأمان في ربوع الوطن، وسهرهم على تحقيق التنمية الضامنة لتقدم ورفاه أبناء الشعب الجزائري.

في الختام، أود أن أعبر لكم ـ سيداتي، سادتي ـ مرة أخرى عن صادق التهنئة بعيد الأضحى المبارك وأتمنى لأبنائنا الذين يلجون المدارس يوم الأربعاء القادم كامل التوفيق والنجاح، لأن نجاحهم هو نجاح لمستقبل الجزائر الواعد.

وفي الأخير، أتمنى لكم ـ سيداتي، سادتي ـ صادق الأماني بالتوفيق في تأدية مهامكم، كما أجدد تحياتي وشكري لكل ضيوفنا الكرام على حضورهم معنا في هذه المناسبة الدستورية الخاصة.

شكرًا لكم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

(تصفيق)

رفعت الجلسة في منتصف النّهار تماما

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 16 ذو الحجة 1438
الموافق 7 سبتمبر 2017

رقم الإيداع القانوني: 457-99 ـــ ISSN 1112- 2587